وانشد سيبويه قول الهذلي وتأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
ثم في الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قايما بالقسط
الا هو قلت لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال
التفتازاني يعني جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في نافلة وبقي بيان
جهة تأخيره عن المعطوفين وكانها الدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ثم بين
جواز كون المنتصب في المدح نكرة بالنقل والاستعمال ونفي بيان جواز ذلك فيما
اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الاية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة
الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر والبدل اعني لا هو مما لا كلام فيه
لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه اعني المعطوفين بانه مما تسامحهم
في اللغة وتجوزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال لاغراض
تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة وبقي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي
الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو ثبت
فلا خفا في انه بعيد غاية البعد فكان الانسب ان يقول ثم مكان قوله لا يبعد واما
الاستبعاد من جهة نفي المعبود القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد
بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود اخر
غير قايم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة
قايم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بفايدة هذا الوصف
ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد التوحيد واستحباب الشهادة
على الامرين **قوله** وتوقف جماعة انها موكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها
في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكوره هو الاله الحق الواجب الوجود
الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول عند المص ان المراد من كون معنى الحال
مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن
فيه ليس كذلك لكن في الكشاف وانتصابه على انه حال موكدة كقوله وهو الحق مصدقا
فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاني
زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالتباس كما جاز في قوله ووهبنا
له اسحاق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاني زيد وهند
راكبا جاز لتميزه بالذكورة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان
ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال موكدة والحال الموكدة لا تستدعي ان
تكون في الجملة التي هي زيادة في فايدتها عاملا كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا
عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه على فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى
ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شا الله امنين محلقين روسكم

ومقصرين

ومقصرين وعكسه وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا هكذا وقع في بعض النسخ ادخلوها بدون
فا ووقع في بعضها فادخلوها بالفا وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين
فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله
من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة
نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة واقول ليس
في كلام المص ما يدل على ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة يصدق باعتبار
محلقين ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان
جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به زمنه الماضي المقارن لزمن عامله واقول الداعي الى ذلك
المسيلة بذكر جزء من جزئياتها وتبقى في المثال حكم امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر
كلام المص ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية
معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون امنين حال مقدرة ولا في كون راكبا من جا زيد
امس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المص مقارنة سماها ابن ام قاسم مستصحبة فانه قال
الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو اتيت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت
برجل معه صقر صايدا به غدا **قوله** ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة الموكدة
لعاملها وهو سهو الاشارة بتلك الى الامثلة الى ولى مدبرا وجا القوم طرا ولامن من
في الارض كلهم جميعا ووجه السهو ان المثالين الاخيرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من
توكيد صاحبها **قوله** وقد اغتدي والطير في وكناتها هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس
عجزه بمنجرد قيد الاوابد هيكل واغتدي اذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والكاف
او بفتح الكاف لا بسكونها لاجل الوزن جمع وكنة قال ابو عمرو والوكنة والاكنة بالضم
مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكن بفتح
الواو وسكون الكاف عش الطاير في جبل وجدار والموكن مثله الاصمعي الوكن ماوى
الطاير في غير عش والوكر بالرا ما كان في عش والمنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل
المنجرد القصير الشعر وفي الصحاح ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات
لسرعته وانشد صدر البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهي طرف هيكل **قوله**
ويجوز ان يقدر ويجرها اي ويجر الارض قال اليمني يريد به ان عود الضمير الى الارض مشابه
عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في الارض **قوله اعراب اسما الشرط والاستفهام**
ونحوها يريد بنحوها كم الخبرية **قوله** واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره
فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدا انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده
وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزا لا الفعل وحده واقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل
ويراد به الفعل مع فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول
قول ابن الحاجب في كافيته في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع

Copyright © King Saud University